

Distr.: General
27 November 2002
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحاطبكم لإبلاغكم بشأن الأحداث التي حفت باختطاف طائرة كويبية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وبالقرار التي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإخلاء سبيل مرتكبي هذا العمل الممجي، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا التزاماتها الواقعة عليها بموجب الاتفاقات الثنائية والمعاهدات الدولية. (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٦٠ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو رودريغيس باريا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

اختُطف يوم الاثنين الماضي، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، طائرة كويبة من طراز AN-2، مسجلة تحت رقم ١٠٨٦، انطلقت في رحلة من مدرج لوس بالاسيوس باتجاه مدرج مدينة بينار دل ريو.

ونزلت هذه الطائرة في مطار بينار دل ريو ومنه إلى كايو هويسو، فلوريدا، بعد أن أُلقت على متنها دون وجه قانوني مجموعة من الأشخاص من بينهم قاصر.

ووجهت وزارة خارجية جمهورية كوبا في ظهر يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة دبلوماسية إلى قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا أعربت له فيها أنها تدين بأشد ما تكون الإدانة هذه القرصنة الجوية المرفوضة، وطلبت فيها إلى سلطات الولايات المتحدة أن تسلّمها فوراً مرتكبي هذا العمل الممحي وبقية المهاجرين غير الشرعيين الضالعين في هذا العمل وأن تسلّمها الطائرة المخطوفة المملوكة لجمهورية كوبا وأن تسلّمها أيضاً كل المعلومات التي يجوزتها بشأن هذه الحادثة في أقرب وقت.

ذلك أن مثل هذا العمل الذي لم يكن يهدد فقط أرواح المسافرين على متن الطائرة المخطوفة وأرواح مرتكبي هذا العمل المرفوض بل وكان يهدد أيضاً حياة قاصر، لا يمكن أن تقوم به سوى عناصر عديمة الذمة تنتهك أبسط القواعد الأمنية لحركة الطيران الدولي والقوانين الكوبية والأمريكية التي تعاقب على اختطاف الطائرات باعتبارها عملاً إرهابياً.

فخطف الطائرات جريمة إرهابية لا لبس فيها في ضوء اتفاقية عام ١٩٧٠ لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، وهي اتفاقية دخلت كل من الولايات المتحدة وكوبا طرفاً فيها.

ولم يكن من باب الصدفة أن يستجد هذا العمل قبل أيام قليلة فقط من تصريحات الرئيس جورج و. بوش الذي دعا في مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن إلى إيجاد تشريعات استثنائية للمهاجرين الكوبيين تختلف عن التشريعات المعمول بها بالنسبة للمهاجري البلدان الأخرى غير الشرعيين الذين تفرضهم السلطات الأمريكية بشدة بدون أي استثناء.

فقد كرر الرئيس بوش نفس الكلام المضلل التي ظلت تعيده الإدارة الأمريكية طوال ٤٣ سنة الماضية، بشأن اضطهاد الحكومة الكوبية للمهاجرين غير الشرعيين الذين تسلمهم دائرة خفر السواحل، لتعليل قبول أكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى الولايات المتحدة من كوبا والذين تصل إلى ٩٠ في المائة نسبة الذين يفدون منهم إلى الولايات المتحدة في زوارق قرصنة منشؤها الولايات المتحدة.

وإن قيام رئيس الولايات المتحدة بنفسه بالدعوة إلى سن تشريع موغل في الجريمة مثل قانون تسوية وضع الكوبيين، يشكّل حافزا كبيرا على القيام بأعمال تمثل خطورة اختطاف الطائرات.

فكيف يُعقل أن تمارس حكومة الولايات المتحدة سياسة تشجع على القرصنة الجوية واختطاف الطائرات بما يترتب عليها من نتائج مأساوية في نفس الوقت الذي تبذل فيه جهودا كبيرا لضمان الأمن القومي للولايات المتحدة وحماية حدودها والملاحقة الجوية؟

لتفسير هذا الموقف غير المنطقي، تجاه كوبا، ولعله من المفيد التذكير بأنه يعيش حاليا في ميامي، والحرب على الإرهاب قائمة على أشدها، مسؤولون ارتكبوا بأيديهم أعمال خطيرة كتحويل وجهة طائرة كوبانا دي أفياسيون في عام ١٩٧٦ وعلى متنها ٧٣ شخصا فضلا عن غيرهم ممن ارتكبوا أعمال إرهابية أخرى ضد كوبا.

فقد ذكّرت وزارة خارجية جمهورية كوبا في مذكرتها المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر حكومة الولايات المتحدة بأن البلدين أكدا من جديد في الاتفاقات المتعلقة بالهجرة التي وقّع عليها كلا البلدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حرصهما المشترك على منع خروج الأشخاص الخطرين من كوبا ممن يهددون أرواح الناس، وذكّرتهما كذلك بالتزامها التوقف عن منح اللجوء المؤقت لجميع المهاجرين الكوبيين الذين يفدون إلى أراضي الولايات المتحدة بطرق غير شرعية واتخاذ تدابير فعالة لوقف ومنع استخدام القوة من جانب أي شخص يحاول أن يصل إلى الولايات المتحدة قادما من كوبا بطائرة أو زورق يجول وجهته عنوة.

وفي نفس المذكرة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت كوبا من جديد عزمها الثابت على الاستمرار في الوفاء بتلك الاتفاقات السارية على نحو ما فعلت حتى الآن وطلبت من حكومة الولايات المتحدة أن تتوقف عن تطبيق قانون تسوية وضع الكوبيين، هذا القانون القتال والإرهابي، وأن تعيد إليها فوراً المختطفين وبقية المهاجرين غير الشرعيين الطائفة المخطوفة امتثالا بذلك امتثالا دقيقا لاتفاقات الهجرة التي وقعها كلا البلدين.

وبالرغم من عدالة الطلب الكوبي، عمدت السلطات الأمريكية بكل استخفاف وسخرية ليلة الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إطلاق سراح محتطفي طائرة كويبة ومرافقيهم السبعة الذين ظل قسما منهم محتجزا في مركز الاحتجاز في كرومي في جنوب فلوريدا منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبهذا الدليل الجديد على تواطؤ السلطات الأمريكية مع مرتكبي أفعال واهية كالقرصنة الجوية لا فائدة منها سوى إحداث ضجيج سياسي وخدمة أعمال المافيا الإرهابية المعادية لكوبا وأقصى اليسار، تكون الولايات المتحدة خطت خطوة جديدة في اعتداءاتها وأكاذيبها المفصوحة التي اختلقتها ضد بلدنا في الأسابيع الأخيرة.

وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة أن تستقبل أكثر من ٢٠٠ من سكان هايتي الذين نزلوا في الأسابيع الأخيرة إلى شواطئ فلوريدا في عمل يائس وردتهم على أعقابهم إلى بلدهم، وفي الوقت الذي يموت فيه مئات المكسيكيين كل عام وهم يحاولون قطع الحدود والهرب من الدوريات التي تمنعهم من دخول أراضي جارهم في الشمال، وفي الوقت الذي تضاعف فيه حكومة الولايات المتحدة قمعها للعرب والمسلمين والمقيمين في أراضيها، فإن قبولها هؤلاء المختطفين وبقية المهاجرين غير الشرعيين الكوبيين الذين يهربون من هذا البلد على سبيل الاتجار بالبشر في زوارق بقرصنة تأتي من فلوريدا، فإن الأمر يعد عارا ودليلا واضحا على الازدواجية الأخلاقية وانعدام المنطق في سياسة حكومة الولايات المتحدة.

إن هذه الجريمة الجديدة التي ارتكبتها حكومة الولايات المتحدة ليست سوى رد فعل يائس ومجنون إزاء رفض معظم الرأي العام في الولايات المتحدة أعمالها ضد كوبا وعزلتها الدولية المتزايدة في سياستها المناهضة لكوبا وهي العزلة التي تتضح من التصويت الساحق الذي جرى منذ بضعة أيام في الجمعية العامة التي اعتمدت للمرة الألف بأغلبية ١٧٣ صوتا قرارا ضد الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

إن المسؤولية عن جرائم كاختطاف هذه الطائرة تقع بالكامل على حكومة الولايات المتحدة التي تطبق بصورة منهجية وتواصل تنفيذ قانون تسوية وضع الكوبيين، هذا القانون القاتل، الذي يشجع الهجرة غير المشروعة من كوبا بما يقدمه من معاملة امتيازية واستثنائية لأغراض دعائية.

وتدين كوبا مرة أخرى انعدام الإرادة السياسية لدى الولايات المتحدة للاستجابة للمقترحات التي طرح عليها بلدنا عدة مرات أن تتفاوض معه بشأنها لإبرام اتفاقات تمكن من التصدي للإرهاب والهجرة غير المشروعة.

وقد أعرب الشعب الكوبي يوم الاثنين، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في هافانا، في مبادرة احتجاجية شارك فيها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص عن إدانته الواضحة لهذا العمل الجديد الذي يستهدف كوبا وأعرب عن رفضه الراسخ لجميع الأعمال الإرهابية والقرصنة الجوية وقانون تسوية وضع الكوبيين والحصار المفروض على كوبا.

نيويورك، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
